الفصل العاشر

الاقتصاد العالمي

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل العاشر
الاقتصاد العالمي

يعتبر الاقتصاد العالمي مرحلة متقدمة من الاقتصاد الدولي ويتميز الاقتصاد الدولي بالخصائص التالية :

- ✓ وجود حواجز تعريفية بين مختلف الاقتصاديات مما يعيق التبادل التجاري بين الدول.
- ✓ وجود معوقات لحرية تنقل رؤوس الأموال
- ✓ انغلاق اقتصادي نسبي لمختلف الدول تجاه الخارج مما يعطيها نوعا من الاستقلالية في مجال التدبير الاقتصادي.
- ✓ الدور المهيمن للدول في مجال تدبير الاقتصاد الدولي

لكن الاختفاء التدريجي لهذه الخصائص سيفضي بروز ظرفية اقتصادية جديدة منذ بداية الثمانينات سميت بالاقتصاد العالمي الذي أصبحت له مميزات جديدة تتمثل في

- ✓ الاتجاه نحو إزالة الحواجز التجارية بين الدول مما ساعد في بروز سوق كونية.
- ✓ الاتجاه نحو تحرير تنقل رؤوس الأموال الشيء الذي ساهم في تدويل الإنتاج وفي العولمة المالية.

ويمكن تعريف الاقتصاد العالمي على أنه سيرورة نحو التبعية المتبادلة بين مختلف الدول . هذه التبعية تزداد تحت تثير التجارة العالمية وحركة الأموال والتكنولوجيا . أما المظاهر الاقتصادية للعولمة فتتجلى في عملية نزوح الإنتاج (نحو دول أقل تكلفة) والخوصصة وفك التقنين

obeikandl.com

وتحرير القطاع المالي.

وهناك سؤال عادة ما يطرح ويتعلق بمعرفة ما إذا كان الاقتصاد العالمي الحالي ظاهرة جديدة أم أنه ظاهرة قديمة يعاد تكرارها .

هناك مجموعة من الكتاب لا تعتبر العولمة ظاهرة جديدة بل هي استمرار لمسلسل ابتدأ في أواخر القرن ١٩ وتوقف خلال الحربين وخلال الحرب الباردة.

لكن آخرون يؤكدون، على عكس الري الأول ، بأن تدويل المعلومة والمعرفة يقحم العالم في عهد جديد يصبح ولوج الكون كله السمة الرئيسية لعملية الإنتاج والاستهلاك . ويؤكد هؤلاء بأن السنين الأخيرة حملت معها تغييرا بنيويا ميز التاريخ المعاصر .

لإعطاء نظرة عن الاقتصاد العالمي سوف نتناول في النقطة الأولى مميزات الاقتصاد العالمي. إما الثانية فسنخصصها لأهم الفاعلين في هذا الاقتصاد. وبعد ذلك تأتي النقطة الثالثة التي سنركز فيها عن الاتفاقيات التي تهيكل الاقتصاد العالمي متبوعة بالنقطة الرابعة المعدة للحديث عن آثار الاقتصاد العالمي.

خصائص الاقتصاد العالمي

إن التحولات التي أثارتها العولمة تمكننا من القول بأن الاقتصاد العالمي يتضمن خصوصيات جديدة تجعله يختلف عن المراحل التاريخية الماضية خاصة فترة بداية القرن العشرين .

وتتجلى هذه الخصوصيات في مجالات ثلاث: المجال التجاري، المجال المالي ومجال تكنولوجيا التواصل والمعلومات .

I ١ .على المستوى التجاري

على المستوى التجاري يمكن التركيز على أربع اتجاهات أساسية. ١) النمو السريع في حجم التبادل التجاري .٢) التوزيع الإقليمي للتجارة الدولية. ٣) التغيير في بنية هذه التجارة و٤) صعود حصة الخدمات في التبادل الدولي .

I ١ .١. نمو متسارع لحجم التبادل

عرفت التجارة الدولية نموا متسارعا منذ الحرب العالمية الثانية.

جدول : تطور النمو السنوي المتوسط للتجارة الدولية للبضائع (%)

1980-90	1990-00	2000	2001	2002	2003	2004	2005
6.0 %	6.7	13	-4.0	4.0	16	10	6

رغم أزمة السبعينيات التي قلصت من حجم النمو السنوي فإن التجارة الدولية قد حافظت على نسب نمو مرتفعة. لكن المميز لهذا النمو هو أنه كانت وثيرته أكبر من وتيرة نمو الإنتاج والناتج الداخلي الإجمالي في نفس الفترة .

جدول : نسبة النموالصادرات والإنتاج والناتج الداخلي الإجمالي : ن .د.ح(%)

	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995-00
الصادرات	6	9.5	5	3.0	-0.5	11.0	7.0
الإنتاج	2	4	4.5	1.0	-0.5	5.0	4.0
ن.د.آ	3.5	4	2.5	2.0	1.5	4.0	3.0

يظهر من هذا الجدول أن نمو التجارة الدولية كانت نسبته دائما تتجاوز نمو الإنتاج والناتج الداخلي الإجمالي. أما إذا أخذنا فترة ٦٧- ٩٧ فإننا سنلاحظ أن التجارة العالمية قد ازدادت بضعف نمو ن.د.إ.

ويمكن تفسير أسباب هذا النمو بعدة عوامل منها :

✓ انفتاح معظم الاقتصاديات على الخارج بحيث أصبحت تصدر أكثر وتستورد أكثر.

✓ اتجاه الشركات نحو التدويل ، عوض أن تبقى محلية اتجهت معظم الشركات نحو الخارج إما بالتصدير والاستيراد أو بإنشاء شركات تابعة لها ، هذا التوجه لا يمس فقط الدول المتقدمة بل يطال الدولة النامية.

✓ صعود الدول الجديدة التصنيع منها دول جنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية .

✓ صعود دور الصين في التجارة العالمية. صادرات هذه الدولة انتقلت من ١٨ مليار دولار سنة ١٩٨٠ ٦٢ سنة ٩٠ ٢٤٩ سنة ٢٠٠٠.

وبما أن نمو التبادل بين الدول كان أسرع من نمو الإنتاج ونمو ن.د.ج . فقد ترتبت عنه عدة انعكاسات منها

- ارتفاع حدة التبعية المتبادلة بين مختلف الدول.

هذه التبعية تسهل انتقال الآثار الإيجابية للنمو بين الدول لكنها أيضا تسهل انتقال الآثار السلبية للأزمات. كما أنه في إطار هذه التبعية يصعب تبني إستراتيجية معينة لأنه في هذه الحالة لا يجب الاعتماد فقط على معطيات المحيط المحلي بل المحيط الدولي .

- ارتفاع حدة الضغوط التنافسية على مستوى كل الأسواق ومن

obeikandl.com

المحتمل أن تؤدي هذه المنافسة تدني الأسعار الشيء الذي ينتج عنه انخفاض في حجم أرباح الشركات المتنافسة ولذلك نلاحظ لجوء الشركات الكبرى من حين لآخر إعادة الهيكلة الشيء الذي يترتب عنه تسريح العمال أو الاندماج أو التعاون مع الشركات الأخرى.

2.1.I التوزيع الإقليمي للتبادل الدولي

التوزيع الإقليمي للتجارة العالمية يمتاز بعدم التوازن إذا أخذنا بعين الاعتبار مساهمة كل منطقة .

جدول : التوزيع الإقليمي للتجارة الدولية سنة ٢٠٠٥ (%)

	الواردات	الصادرات
أمريكا الشمالية	21.7	14.5
الولايات المتحدة	16.5	8.9
أوربا	43.2	43
(25)الاتحاد الأوربي	39.3	39.4
آسيا	24.7	27.4
اليابان	4.9	5.9
الصين	6.3	7.5
(6)جنوب شرق أسيا	8.6	9.7
أفريقيا	2.4	2.9
جنوب أفريقيا	0.6	0.5

انطلاقا من هذا الجدول نلاحظ أن هناك نوعين من المناطق إذا أخذنابعين الاعتبار المساهمة في التجارة العالمية : المناطق المهيمنة

obeikandl.com

والمناطق المهمشة

- المجموعة الأولى تتكون دول الثالوث المهيمن وهي

✓ أمريكا الشمالية التي تسيطر فيها الولايات المتحدة التي تمثل 76% و83% من صادرات وواردات المنطقة

✓ أوربا الغربية التي يمثل فيها الاتحاد الأوربي – ١٥ دولة - 92% من الصادرات والواردات. والاتحاد الأوربي - ١٥- لوحده يساهم بنسبة كبيرة في التجارة الدولية 39% من الصادرات و37,6 من الواردات ويمكن تفسير ارتفاع هذه الحصة بالحجم الكبير للتجارة الداخلية لدول الاتحاد الأوربي.

✓ اليابان والصين ودول جنوب شرق آسيا هذه الدول المطلة على المحيط الهادي تمثل 21,4% و 18% من الصادرات والواردات العالمية هذه الدول لوحدها تهيمن على مساهمة آسيا في التبادل الدولي بنسبة 83%

- المجموعة الثانية تتكون من المناطق ذات المساهمة الضعيفة وهي

✓ أمريكا اللاتينية : مساهمتها في التجارة العالمية تمثل 3,5 و5,3 من الصادرات والواردات العالمية

✓ أوربا الوسطى والشرقية ، دول البلطيق ومجموعة الدول الدول المستقلة . مساهمتها في التجارة الدولية تصل 5% و 4,6% من الصادرات والواردات.

✓ أفريقيا تمثل أضعف مساهمة في التبادل الدولي 2,2% و 2% من الصادرات والواردات .

obeikandl.com

لكن هذه الصورة سوف تختلف قليلا إذا حاولنا أن ننظر تطور هذه المساهمة. هذا التطور سيمكننا من معرفة المناطق التي تزداد مساهمتها والمناطق التي تتراجع حصتها. وبذلك يمكن أن نميز بين مجموعة الرابحين ومجموعة الخاسرين كما سيوضحه الجدول

(%)تطور نسبة المشاركة في التجارة العالمية

	2005	2002	1993	1983	1973	1963	1953
أمريكا الشمالية	14.5	15.1	16.6	15.4	16.9	19.3	24.2
أوربا الغربية	43	42.2	44.0	38.9	45.4	41.4	34.9
أفريقيا	2.9	2.2	2.5	4.4	4.8	5.7	6.5
آسيا	27.4	25.8	26.1	19.1	14.9	12.4	13.1
اليابان	5.9	6.6	9.9	8.0	6.4	3.5	1.5
الصين	7.5	5.2	2.5	1.2	1.0	1.3	1.2
جنوب شرق آسيا (٦)	9.7	9.6	9.7	5.8	3.4	2.4	20.7

- الخاسرون. من بين الدول والمناطق التي تفقد مكانتها في التجارة العالمية يمكن الحديث عن:

✓ أمريكا الشمالية التي كانت مساهمتها ٢٧% سنة ٤٨ ثم نزلت ١٥% سنة ٢٠٠٢. ويفسر هذا الهبوط أساسا بتراجع حصة الولايات

المتحدة.

- ✓ أوربا العربية التي تحسنت حصتها في التجارة الدولية بعد الحرب العالمية II لكنها ابتدات في التراجع منذ ١٩٧٣.
- ✓ افريقيا. تعتبر منطقة إفريقيا الخاسر الكبير في التجارة العالمية بحيث تراجعت حصتها من ٧,٣% سنة ٩٨ ٢,٢% سنة ٢٠٠٢.
- ✓ اليابان. حصته في الصادرات العالمية ازدادت من % ١,٥سنة ٥٣ ١٠% سنة ٩٣. لكن مساهمة اليابان سوف تعرف مند هده الفترة تراجعا مستمرا بحيث وصلت سنة ٢٠٠٥ ٥,٩%.

- الرابحون، ويتعلق الأمر بـ:

- ✓ جنوب شرق آسيا. حصة الدول الست التي تمثل هذه المنطقة ارتفعت من ٢,٤% سنة ٦٣ ما يقارب ١٠% سنة ٢٠٠٢.
- ✓ الصين التي حققت في وقت وجيز نجاحا باهرا فاق كل التوقعات فحصتها في الصادرات العالمية ارتفعت من ٢,٥% سنة ٩٣ ٥,٢% سنة ٢٠٠٢.

obeikandi.com

Graphique 4. Part des premiers exportateurs, en % des exportations mondiales

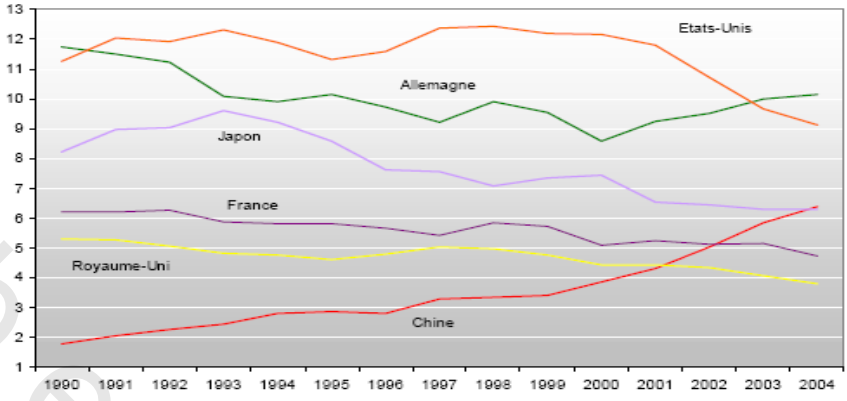

Source : Calcul à partir des données OMC.

I.3.1- تطور بنية التجارة العالمية

عرفت بنية التجارة الدولية تطورا نوعيا غير معالمها الأساسية ويتعلق الأمر ب:

✓ انخفاض حصة المواد الأولية. على المستوى الفلاحي نلاحظ أن مستوى المواد الفلاحية في الصادرات العالمية لهذا القطاع قد تراجعت بنسبة ٥٠% سنة ٩٠. أما على الصعيد المعدني فحصة المعادن في الصادرات العالمية تراجعت من ١٩% سنة ٨٥ ما يقارب ١٠% سنة ٢٠٠٢.

✓ ارتفاع نسبة المواد المصنعة. عرفت حصة المواد المصنعة في التجارة العالمية نموا متسارعا وصل نسب مئوية تعادل ١٥، ٩ و ٥ % خلال الفترات ٨٥- ٩٠، ٩٠- ٩٥، ٩٥- ٠٠. أما خلال ٢٠٠٢ فحصة المواد المصنعة في الصادرات الدولية قد تجاوزت ٧٥%. ويمكن تفسير هذا التطور بلجوء مجموعة من الدول نحو التصنيع ويتعلق الأمر بدول جنوب شرق آسيا وبدول أمريكا اللاتينية وبالصين. كما أن مساهمة المواد الصناعية في التجارة الخارجية تختلف من منطقة لأخرى ومن دولة لأخرى.

جدول: نسبة المواد الصناعية في التجارة الخارجية - ٢٠٠٢- %

	الصادرات	الواردات
أمريكا الشمالية	٧٦,٩	٧٩,٨
أمريكا اللاتينية	٥٩,٥	٧٦,٣
أوربا الغربية	٨٠,٧	٧٥,٥
افريقيا	٢٥,٢	٧٩,٩
آسيا	٨٣,٦	٧١,١١
الشرق الأوسط	٢٣,٨	٧٨,١

يلاحظ انطلاقا من هذا الجدول أن معظم مناطق العالم قد حققت تقدما مهما في مجال التصنيع إلا منطقتين وهما إفريقيا والشرق الأوسط حيث أن معظم صادراتهما (ثلاث أرباع) تتكون من المواد الأولية.

- ارتفاع نسبة المواد نصف مصنعة. بعض الإحصائيات تقدر نسبة المواد نصف المصنعة في التجارة الدولية بالثلث. ويمكن تفسير هذه الظاهرة الجديدة في التجارة العالمية بعاملين.

الأول هو التفكك الدولي لسيرورة الإنتاج عوض أن تستقر العمليات الإنتاجية المرتبطة بمنتوج واحد في بلد واحد فان هذه العمليات توزع عبر عدد من الدول وهذا التوزيع يتم على أساس الاستفادة من

التكاليف المنخفضة لكل منطقة. هذا التفكك عادة ما تقوم بع الشركات العبر وطنية

الثاني هو تطور الإحالة الدولية (Sous traitance Internationale) عوض القيام بإنتاج كل مكونات المنتوج فإن معظم الشركات تكتفي بإنتاج عدد محدود من المكونات ثم تحيل إنتاج الباقي على شركات متعاملة معها خارج البلد وهذا من شأنه أن يؤدي ارتفاع نسبة المواد نصف مصنعة في التجارة الدولية.

I.4.1. ارتفاع نسبة الخدمات

نسبة الخدمات في التجارة العالمية وصلت سنة ٢٠٠٢ 20% على الرغم من كون الخدمات تمثل ثلثي الناتج الداخلي الإجمالي لمعظم الدول المتقدمة. لكن هذه النسبة قابلة للارتفاع خاصة مع تقدم المفاوضات حول تحرير تجارة الخدمات . فمنذ سنة ٢٠٠١ نسبة نمو الخدمات في التجارة العالمية يفوق نسبة نمو البضائع .

الصادرات العالمية للسلع و الخدمات التجارية (مليار دولار)

	نسبة النمو السنوية						القيمة
	2005	2004	2002	2001	2000	90-00	2005
السلع	13	22	4.0	-4.0	13	6.5	10159
الخدمات التجارية	10	20	6.0	0.0	6.0	6.5	2415

أما ما يخص التوزيع الإقليمي فهو، على غرار توزيع البضائع يخضع لسيطرة ثلاث مناطق الولايات المتحدة ، أوربا وجنوب شرق

obeikandi.com

آسيا.

تطور التوزيع الإقليمي للتجارة العالمية للخدمات (%)

	الحصة		
	2000	1995	1990
أمريكا الشمالية	21.4	18.8	19.3
الولايات المتحدة	18.8	16.6	17
أمريكا اللاتينية	4.0	3.7	3.8
أوربا الغربية	46.3	47.8	53.3
الإتحاد الأوربي (١٥)	41.1	42.6	47.2
أسيا	20.6	22.0	16.8
اليابان	4.6	5.4	5.3
الصين	2.0	1.6	0.7
أفريقيا	2.0	2.2	2.4

2.I على المستوى المالي

على المستوى المالي سنتناول نقطتين : الاستثمارات الأجنبية المباشرة ثم الأسواق المالية.

1.2.I. حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة

هذه الحركة عرفت ثلاث اتجاهات : الصعود والهبوط و الانتعاش.

obeikandl.com

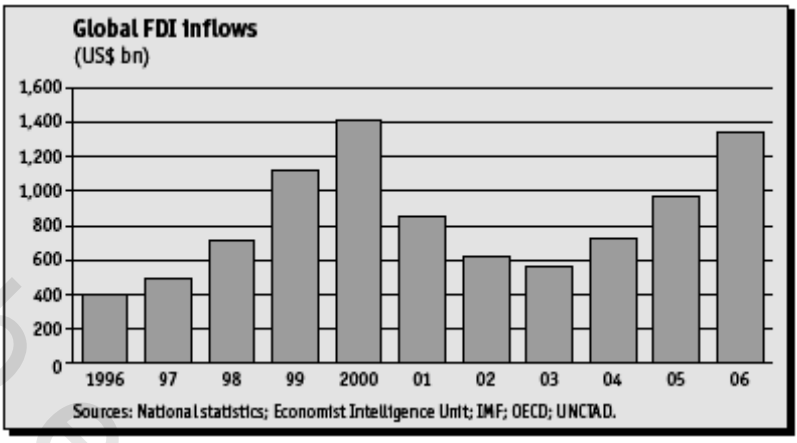

I.1.1.2. الصعود

عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة موجة حادة من الصعود خلال النصف الثاني من التسعينيات.

	القيمة (مليار)			نسبة النمو (%)		
	١٩٨٢	١٩٩٠	٢٠٠٠	٨٦- ٩٠	٩١- ٩٥	٩٩- ٩٦
دخول إ.أ.م	٥٧	٢٠٢	١٢٧١	٢٣	20,8	40,8
خروج إ.أ.م	37	235	1150	26,2	16,3	37

خلال التسعينات عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة (إ.أ.م) نموا فاق كل التوقعات حيث تجاوز النمو العالمي للناتج الداخلي الإجمالي وللإنتاج وللتجارة.إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيت مركزة في الدول المتقدمة. ففي سنة ٢٠٠٠ مثلت دول الثالوث (الولايات المتحدة ، الاتحاد الأوربي، اليابان) 71 من دخول إ.أ.م و 82% من الخروج. أما الدول النامية فحصتها بقيت ضعيفة جدا خاصة الإفريقية منها .

I .2.1.2. الهبوط

عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نزولا حادا من سنة ٢٠٠١. حركة دخول هذه الاستثمارات وصل سنة ٢٠٠٠ ١٥٠٠ مليار لكنها نزلت سنة ٢٠٠١ ٧٢٩ مليار وتراجعت ٦٥٠ مليارا سنة ٢٠٠٢ .

Tableau : Mouvements des IDE 2000-2003 (en Mrd $)

	2000	2001	2002	2003
Entrées	11408	851	618	563
Sorties	1267	768	541	546

ويفسر هذا التراجع بعدة أسباب .

- ✓ تراجع عمليات الانصهار والشراء الدولية التي تتم بين الشركات حيث انخفضت هذه العمليات من ١١٠٠ مليار سنة ٢٠٠٠ ٦٠٠ مليار سنة ٢٠٠١ .
- ✓ بطء الأداء الماكرو اقتصادي للدول المتقدمة ساهم في تراجع إ.أ.م
- ✓ تراجع القطاعات الاقتصادية التي عرفت من قبل موجة من عمليات الانصهار والشراء بين الشركات العالمية .
- ✓ أحداث ١١ سبتمبر

لقد تأثرت جميع مناطق العالم من التراجع الذي عرفته إ.أ.م لكن المناطق الأكثر تأثرا هي الدول الصناعية خاصة الولايات المتحدة التي تراجعت فيها هذه الاستثمارات بنسبة 48% سنة ٢٠٠١ وبنسبة 56% سنة ٢٠٠٢. لكن خلال هذه الفترة استطاعت بعض الدول أن تحسن

obeikandi.com

وضعها في استقبال إ.أ.م مثل الصين والهند .

Tableau : Flux d'IDE relatifs à certaines régions du monde (en milliards de $ US)

	Entrées			
	2000	2001	2002	2003
Pays Développés	1125	563	421	354
EU 15	689	357	287	252
Amérique du Nord	381	171	96	60

ا. 1.2.٣ الانتعاش

منذ ٢٠٠٤ عرفت حركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة اتجاها نحو الصعود

Tableau : Mouvement des IDE (en Mrd US$)

	2003	2004	2005	2006
Entrées	563	730	972	1335
Sorties	546	817.6	891.5	1261

يمكن تفسير هدا الارتفاع بعدة عوامل.

✓ انتعاش عمليات الاندماج و الشراء بين الولايات المتحدة و أوربا و داخل الاتحاد الأوربي

obeikandl.com

✓ ديناميكية الاقتصاديات الصاعدة كالصين

✓ ازدياد عمليات إحالة الصناعات المستخدمة لليد العاملة نحو الاقتصاديات الصاعدة

✓ ارتفاع حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تقوم بها الشركات الكبرى المنتمية للدول الصاعدة.

I.2.2. الأسواق المالية العالمية

سنتناول ثلاث نقاط : دور البورصة ، العولمة المالية وعدم استقرار الأسواق المالية.

I.2.2.١. دور بورصة القيم

البورصة هو السوق المالي الذي تتداول فيه الأوراق المالية وهي من ثلاثة أنواع:

✓ الأسهم وهي تمثل حصة من رأسمال الشركة وتمكن من الحصول على أرباح.

✓ السندات وهي عبارة عن دين وتمكن حاملها من الحصول على فوائد.

✓ بعض المنتجات المشتقة وعبارة عن عقود لأجل يتم تداولها في السوق.

للحصول على مال عادة ما تختار الشركة بين أسلوبين. الأول هو الاقتراض من البنك ودفع الفوائد. الثاني هو الدخول البورصة. هذا الدخول يسمح للشركة ببيع الأسهم والحصول على مال . والمقابل هو أن حامل السهم يحصل على نسبة من الأرباح وله رأي في تدبير الشرك. لكن بمجرد أن توضع في السوق فإن الأسهم سوف تخضع لتداول مستقل لا دخل للشركة فيه يمكن لسعرها أن يرتفع أو ينخفض .

obeikandl.com

لقد أدى تداول الأوراق المالية ظهور المضاربة و توجه أموال كثيرة الأسواق المالية للمضاربة لأنها تمكن من تحقيق أرباح خيالية . وبذلك أصبحت الأسواق المالية قلب الاقتصاد العالمي وأصبح لها دور أساسي في حركة الاقتصاد.

ولا يمكن لأي شركة أن تدخل البورصة لأن هناك شروط عديدة لولوج هذه السوق منها ما هو مرتبط بالحجم ومنها ما هو مرتبط بشفافية الحسابات.

ولمعرفة أداء السوق المالي فهناك وسائل لحساب فعاليتها ومن هذه الوسائل يجب التركيز على وسيلتين :

- ✓ مؤشر البورصة الذي يعطي فكرة عن أداء السوق مثال من هذه المؤشرات Nasdaq, Cac 40, DowJones
- ✓ رسملة البورصة . يعطي فكرة عن الأهمية الماكرو اقتصادية للسوق ويقاس بضرب عدد الأسهم المتداولة في سعرها الحالي .

رسملة البورصة = عدد الأسهم X السعر

نسبة رأسملة البورصة من الناتج الداخلي الاجمالي

	١٩٨١	٢٠٠٠
الولايات المتحدة	٤٣	١٥٣
الاتحاد الأوربي	٢٠	٩٣
دول أخرى لمجلس التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE	٢٢	٦٣
العالم	٢٩	٣٥

I .2.2.2 . خصائص العولمة المالية

- أهمية الأسواق المالية

وتتجلى هذه الأهمية في العناصر التالية :

✓ ارتفاع عدد بورصات القيم : سنة ١٩٨١ كان عدد الدول التي تتوفر علة بورصة ٤٧ فقط ، هذا العدد ارتفع سنة ٢٠٠٠ ١٠٩ .

✓ خضوع الاقتصاد للمنطق المالية نظرا لأهمية الأسواق المالية فإن معظم الادخار بدأ يتوجه للمضاربة . ولذلك أصبحت الشركات تخضع للمنطق المالي لكي تزيد من سعر أسهمها. يجب على الشركة أن تحقق أرباحا كبيرة ولتحقيق ذلك تلجأ أحيانا كثيرة تسريح العمال، لتتسجم وأهداف المنطق المالي.

✓ ازدياد سرعة تداول الأسهم . هذه السرعة تعطينا فكرة عن عدد المرات التي ينتقل فيها السهم من مالك لآخر خلال سنة، ففي سنة ٨١ هذه السرعة بلغت0,3% في الولايات المتحدة الأمريكية بمعنى أن ثلث الأسهم هي التي انتقلت من يد للأخرى. أما في سنة ٢٠٠٠ فقد بلغت 2.2% هذا يعني أن كل سهم قد بيع أكثر من مرتين في السنة.

-العولمة المالية

هذه العولمة ظهرت نظرا لحدوث ترابط وثيق وعلى مستويين :

- على المستوى الداخلي نلاحظ أن هناك ارتباط كبير بين مختلف الأسواق :

- السوق المالي: (البورصة).

- السوق البنكي عندما يكون هناك ارتفاع في نسب الفوائد فان

obeikandl.com

الأموال تخرج من الأسواق الأخرى لتوضع في الأبناك .

- السوق النقدي وهو السوق الذي تباع فيه النقود و العملات.حجم التداول في هذا السوق ارتفع سنة ٢٠٠٠ ١٧٠٠ مليار بينما كان أقل من ٢٠٠ مليار سنة ٨٦

- الأسواق الموازية التي تباع فيها العقود لأجل .فالمضارب له الحق في التنقل في هذه الأسواق للبحث على أفضل فرصة للاستثمار.

وعلى المستوى الخارجي هناك ارتباط كبير بين مختلف الأسواق المالية العالمية . هذا الارتباط ناتج عن سلوك المضاربين الدوليين الذين يملكون محفظات مالية في كل الأسواق. وبذلك يقومون بتحويل أموال كبيرة جدا من سوق أخرى بحثا عن فرص أمثل لاستخدام المال. ومن هذا المنطلق فإن أزمة إذا حدثت في سوق فسرعان ما تتأثر الأسواق الأخرى وفي وقت وجيز، وقد نتج عن هذا عدم استقرار هذه الأسواق .

I.3.2.2. عدم استقرار الأسواق المالية

لقد ساهمت العولمة المالية في خلق وضع غير مستقر عبر مختلف مناطق العالم . فسرعة تنقل الأموال عبر هذه الأسواق جعلها جد حساسة لأي طارئ ولو بسيط ، وهذه الحساسية المرتفعة عادة ما تؤدي أزمات ويتميز الوضع الذي خلفه عدم الاستقرار بثلاث خصائص .

✓ أزمات متواصلة. تتعرض الأسواق المالية لأزمات متتابعة ففي سنة ٩٧ هزت الأزمة الاسيوية أسواق العالم. وفي سنة ٩٨ حدث نفس الشيء لأمريكا اللاتينية وتبعتها روسيا ،نفس الشيء حدث بعد سنة ٢٠٠١ حيث عرفت الأسواق المالية هبوطا تاريخيا : نزل المؤشر الفرنسي

(CAC 40) ب 56% من قيمته. الألماني (DAX) نزل ب 65% أما المؤشرات الأمريكية فقد نزل S&P 500 ب 44% و NASDAQ ب 72% . وترجع أسباب هذه الأزمة الهبوط الحاد الذي عرفته أسهم شركات التكنولوجية الجديدة و تراجع نسب النمو وكذلك فقدان الثقة الذي صاحب الفضائح الكبرى التي تورطت فيها شركات أمريكية كبرى مثل Enron, WORLDCOM, K-MART ...

✓ سرعة الانتشار. تتميز العولمة المالية بخاصتين

- الخاصية الزمنية. تقليص وقت آخذ القرار بالنسبة للمتعاملين. هذا التقليص يفضي سلوكيات لا عقلانية .
- الخاصية المجالية. فالمسافة الجغرافية لم يعد لها اعتبار في المعاملات المالية يمكن لأزمة أن تندلع في سوق ثم تنتشر في العالم دون اعتبار للحدود والمسافات. فالأزمة الأسيوية خير مثال لذلك حيث ابتدأت بتحفيظ قيمة العملة التايلاندية وانتهت باهتزاز جميع الأسواق العالمية.

✓ ظاهرة الفراشة. سرعة انتشار الأزمات المالية صبحت أيضا تخضع لظاهرة الفرشة المقتبسة من الأرصاد الجوية فهذه الظاهرة تقول بأن حركة جناحي الفراشة في اليابان إذا وجدت الظروف الملائمة للتضخيم يمكن أن تحدث إعصارا في أمريكا ، وهذا يعني أن الأسواق المالية يمكن أن تهتز حتى للأحداث البسيطة ولو كانت بعيدة ، ومثال ذلك يتجلى في تحفيظ العملة التايلاندية وما صاحبه .

I.4.2.2. الأزمة المالية 2008 : أسبابها وآثارها

أهتز العالم منذ شهر سبتمبر على وقع أزمة كونية توشك أن تعصف بالاقتصاد العالمي برمته و مصدر هذه الأزمة ناتج عن الإختلالات العميقة التي عرفتها الرأسمالية المالية. هذه الإختلالات تجلت بوضوح في تعاقب الأزمات المالية و البنكية منذ أكثر من عقدين من الزمن بحيث كنا على موعد مع الأزمة كل سنتين تقريبا. رغم شدة تأثير هذه الأزمات فإن النظام الرأسمالي كان يمتص هزاتها. لكن الأزمة التي نعيش مراحلها الآن تختلف عن سابقاتها لأنها أصبحت تهدد أركان الرأسمالي برمته.

الأسباب

تسمى هذه الأزمة بأزمة القرض العقاري (subprime) لأن هذا القطاع كان النواة الأولى التي فجرت الأزمة. بعد سنة ٢٠٠١ التي عرف فيها العالم أزمة مالية حادة قام البنك المركزي الأمريكي بتخفيض نسب الفائدة من ٦,٥ حدود ١ في المائة أملا في إنعاش النشاط الإقتصادي الذي اعتراه الإنكماش و كذلك أنعاش الأسواق المالية. و قد ترتب عن ذلك ارتفاع حاد في وثيرة القروض الاستهلاكية خاصة العقارية منها. إنتعش قطاع العقار بشكل سريع مما أدى الزيادة في الأثمان التي تضاعفت ما بين ٩٧ و ٢٠٠٦. ويرجع السبب في ذلك سلوك المؤسسات المالية التي رفعت عنها كل القيود و سارعت الإفراط في القروض العقارية. في هذا الإطار بدأ انتشار ما يسمى بالقروض العقارية الحاملة

للمخاطر (subprime mortgage). سارع النظام المصرفي الأمريكي توسيع دائرة هذه القروض لأنها كانت نسب فوائدها تفوق القروض العادية بأربع خمس نقاط. والضمانة الوحيدة الموجودة لدى الأبناك هو سعر العقار الممول و المرتفع بإستمرار. و بالموازات مع ذلك وقعت زيادة حادة في مديونية الأسر التي أصبحت قدرتها على التوفير سلبية بمعنى أن ما توفره الأسرة شهريا لا يسمح بسداد أقساط الديون.

في خضم ارتفاع حجم القروض العقارية ذات المخاطر قامت المؤسسات المصرفية بتسنيد هذه القروض و تحويلها أوراق مالية تهافت العالم على اقتنائها بعد أن اعتبرت وكالات التنقيط أن هذه الأوراق مضمونة الربح. هكذا سارعت المؤسسات المالية عبر العالم شراء هذه الأوراق بعشرات الملايير من الدولارات.

لكن الوضع سوف يتغيرالأمر عندما قام البنك المركزي الأمريكي برفع نسبة الفائدة مما دفع بالمؤسسات المصرفية الزيادة في فوائد القروض العقارية الشيء الذي أثقل كاهل ملايين المقترضين ودفع الكثير منهم العجز عن أداء أقساط الديون. لإسترداد أموالها قامت المصارف بإعادة بيع آلاف المنازل مما أسفر عن حدوث انخفاض حاد في أسعار العقار. و قد ترتب عن هذا التراجع أثرين مترابطين:

الأول تمثل في عدم قدرة المصارف على استرداد ديونها مما قلص بشكل حاد من حجم السيولة لذا هذه المؤسسات الشيء الذي ترتب عنه فقدان الثقة بين الأبناك حيث عاد الإقتراض فيما بينها شبه مستحيل. رغم قيام الدول بضخ عشرات الملايير من الدولارات كسيولة في النظام

المصرفي إلا أن وضع الأبناك بقي غير مستقر، و هذا ما أدى بأسهمها الهبوط الحاد في الأسواق المالية ودفع ببعضها الإفلاس: كليمان بروذرز(Lehman Brothers) رابع بنك أعمال في الولايات المتحدة، الذي كان يملك من الأصول في أواخر ماي ٦٤٠ مليار دولار. أما البعض الآخر تم إنقاده من طرف مؤسسات أخرى (Bear Stearns, Merrill Lynch , Washington Mutual). كما تم تأميم أغلبية المؤسسات المالية ذات الصعوبات. أول من تبنى هذا الإتجاه التأميم هي الدول التي كانت تتبنى النهج اللبرالي و هي الولايات المتحدة و بريطانيا.

الثاني تجلى في الهبوط الحاد الذي عرفته الأوراق المالية المرتبطة بالقروض العقارية حيث تحولت أوراق خبيثة انتشرت عبر العالم و أصبحت تهدد الإستقرار المالي لكل المؤسسات التي ضاربت في هذه الأوراق. ولذلك أصبح هاجس النظام الرأسمالي المالي هو التخلص من هذه الأوراق. في هذا الإطار صوت الكونكريس الأمريكي لصالح خطة أولية ب٧٠٠ مليار دولار أهم أهدافها أن يتخلص النظام المالي من الأوراق الخبيثة أو المسمومة.

الإنعكاسات

سوف نتناول هذه الانعكاسات على المستوى المالي و على المستوى الاقتصادي ثم نتساءل في الأخير إمكانية تأثير الأزمة على الاقتصاد المغربي.

على المستوى المالي. كان لإزمة القرض العقاري أثر كارثي النظام المالي العالمي. في الولايات المتحدة بلغت الخسائر في قطاع العقار،

حسب بعض التقديرات، ما يقرب من ٥٠٠٠ مليار دولار. أما تراجع البورصات فقد أسفر عن خسائر تفوق ٨٠٠٠ مليار دولار.

بعد ذلك إنتقل تسونامي الأزمة المالية أوروبا حيث هوت البورصات و فجأة وجدت معظم المصارف الأوربية نفسها في وضع كارثي. وقد ارتبكت دول الإتحاد الأوربي في نوع السياسة الواجب إتحادها حيث بدأت بسياسات فردية لكن أمام هول الكارثة لجأت لم الجهود لمواجهة الأزمة إذ عبرت عن استعدادها لضخ ما يفوق ١٨٧٣ مليار أورو موجهة تأميم بعض المصارف أو المساهمة في رأسمال أخرى و ضمان السيولة والقروض بين الأبناك، بالإضافة ضمان الودائع. لم يقتصر الأمر على أوربا بل انتقلت عدوى الأزمة الأميركية جميع أنحاء العالم حيث عرف المؤشر العام هبوطا حادا في أسواق المال الآسيوية و كذلك في روسيا و البرازيل و الشرق الأوسط. و قد وصف ألان جرينسبان المحافظ الأسبق للمصرف المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفدرالي) الاضطراب الحالي الذي تشهده أسواق المال بأنه "تسونامي ائتماني لا يحصل إلا مرة في القرن."

و يلاحظ أن الأسواق المالية الكبرى قد فقدت، حدود أواخر أكتوبر، حوالي ٥٠ في المائة من رسملتها منذ بداية السنة الشيء الذي ترتبت عنه خسائر تفوق ٢٥٠٠٠ مليار دولار وهذا العدد يفوق بمرتين ونصف الناتج الداخلي الإجمالي الأمريكي.

على المستوى الإقتصادي. ما كان يخشاه المحللون هو أن تنعكس الأزمة المالية على المستوى الإقتصادي. و هذا ما حدث بالفعل فالأزمة لم

تعد تقتصر على الجانب المالي بل استمرت تداعياتها الإقتصاد الحقيقي مع ظهور بوادر الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمر الذي ينعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية. فالولايات المتحدة اكبر مستورد في العالم حيث بلغت وارداتها السلعية ١٩١٩ مليار دولار أي ١٥,٥٪ من الواردات العالمية. وتجدر الإشارة أن أزمة البنوك ستجعلها أقل مقدرة على تقديم القروض، والذي سيؤدي بالتالي خفض النشاط الاقتصادي، ليس فقط في الولايات المتحدة بل في أنحاء مختلفة من العالم. و واضح أبضا أن المسألة تتعدى أزمة قروض الرهن العقاري بطاقات الائتمان و قروض شراء السيارات.

كما أن انفجار الفقاعة العقارية الأميركية كان عاملاً مهماً لهبوط أسهم الشركات الأخرى غير العاملة في القطاع العقاري. نفس الشيء وقع في دول أخرى حيث هبطت أسهم شركاتها العقارية وغير العقارية. لذلك أصبحت شركات القطاع الإنتاجي في معظم الإقتصاديات المهمة تواجه تحديين. الأول يتمثل في تراجع الطلب نتيجة الكساد الإقتصادي الذي ردف الأزمة المالية. الثاني يتجلى في تراجع أسهم هذه الشركات في الأسواق المالية. الشيء الذي دفع هذه الشركات مراجعة توقعاتها و الإعلان عن إمكانية انخفاض أدائها في غضون الأشهر المقبلة. هذا يؤشر على أن الاقتصاد العالمي دخل مرحلة من التباطؤ الحاد بعد أن لحقت به صدمتان هائلتان، هما طفرة أسعار النفط و المواد الأولية، و اتساع نطاق الأزمة المالية، و ما من بلد سوف يكون محصنا تماما من آثارها على الاقتصاد الحقيقي.

I.3. على مستوى تكنولوجيا التواصل والمعلومات

تكنولوجيا التواصل والمعلومات هو الاختراع الرئيسي في آخر القرن الماضي الذي سيغير معالم الاقتصاد العالمي ويتجلى هذا في بروز مجموعة من الثورات من ناحية ومن ناحية في اندماج هذه الثورات مما ساهم في ظهور مفهوم القرية الكونية

I.13. تكنولوجيا التواصل والمعلومات : مجموعة الثورات

هناك ثلاث أنواع من الثورات

١- ثورة الإعلام

مدعما بالتكنولوجيا الرقمية والأقمار الاصطناعية أصبحت صورة الإعلام الجديدة تتميز :

- ✓ ظهور وسائل جديدة للإعلام (الانترنيت)
- ✓ بروز قنوات فضائية عالمية مما سيؤدي عولمة الصورة.
- ✓ ارتفاع حاد في حجم المعلومات المذاعة مما يضع المجتمعات المعاصرة في حالة الإشباع ويحولها مجتمعات فرجة .

٢- **الثورة المعلوماتية**

تتميز بثلاث اتجاهات

- ✓ اتجاه نحو زيادة القوة. هذا الاتجاه يؤكد قانون مور MOORE الذي يقول بأن قوة الكمبيوتر تتضاعف كل ستة أشهر وبنفس الثمن .
- ✓ اتجاه نحو زيادة القدرة على التخزين.
- ✓ اتجاه نحو تصغير الحجم.

obeikandl.com

٣- ثورة الاتصالات

لقد تغيرت صورة الاتصالات باستعمال مجموعة من التكنولوجيات.

الأقمار الاصطناعية – أجيال الهاتف الخلوي ....

I.2.3. زواج القرن

وقد تم هذا الزواج عبر مرحلتين . مرحلة زواج المعلوميات بقطاع الاتصالات الشيء الذي أدى ظهور الانترنيت. مرحلة زواج الانترنيت بالإعلام .

- ثورة الانترنيت

وهو عبارة عن وضع العالم في شبكة كونية مما يضع أي فرد في العالم أما سيل عرم من المعلومات والمعارف الشيء الذي يؤدي إعادة النظر في مفاهيم الزمن والحدود والمسافة والمجال.

- ثورة القرن

وهي نتيجة للزواج بين الانترنيت والإعلام وقد ابتدأ هذا الزواج بالاندماج الذي وقع سنة ٩٨ بين شركتين أمريكيتين وهما AOL المتخصصة في خدمات الانترنيت و Time Warner المتخصصة في الإعلام.

مع ظهور ADSL أصبح من الممكن استقبال الإشارات التلفزية عبر الانترنيت .

الفاعلون في الاقتصاد العالمي

هناك ثلاث فاعلين في الاقتصاد العالمي:الشركات العبر وطنية الدول والمجموعات الإقليمية.

obeikandl.com

II.1. الشركات العبر وطنية

سوف نتحدث عن مكانة هده الشركات عن أصنافها عن أسباب توجهها الخارج و عن إستراتجيتها.

II.1.1. مكانة الشركات العبر وطنية

يصل عدد هذه الشركات 60.000 شركة وتمتلك ما يقرب 800.000 فرع في الخارج. يصل حجم مساهمتها في الإنتاج العالمي 25% . من بين المائة شركة الأولى في العالم نلاحظ أن 90% تنتمي لدول الثالوث Japon, UE ,USA .سنة ١٩٩٩، ثلاثة فقط من بين المائة الأولى من هذه الشركات تنتمي للدول النامية وتشغل هذه المائة ما يقرب من ست ملايين شخص .

الشركات الكبرى حسب رقم المعاملات لسنة ٢٠٠٦ (مليار)

الاسم	الدولة	القطاع	رقم المعاملات	عدد المشغلين
Exxonmobil Corporation	الولايات المتحدة	النفط	٣٦٥,٥	٨٢,١٠٠
Royal Dutch/Shell Group	ابريطانيا	النفط	٣١٩	١٠٨,٠٠٠
Wal-Mart Stores	الولايات المتحدة	التوزيع	٣٤٥	١,٩١٠,٠٠٠
British Petroleum	ابريطانيا	النفط	٢٧٠,٥	٩٧,١٠٠
Toyota Motor	اليابان	السيارات	٢٠٦	٣٠٠,٠٠٠
General Motors	الولايات المتحد	السيارات	٢٠٧	٢٨٠,٠٠٠

II.2.1. أصناف الشركات

هناك ثلاث أنواع من الشركات

- ✓ الشركات الدولية Firmes Internationale هذه الشركات تنتج في بلد واحد ثم تصدر بلدان أخرى.
- ✓ الشركات المتعددة الجنسيات وهي الشركات التي تمتلك فروع إنتاج في مجموعة من الدول.
- ✓ الشركات العبر وطنية هذه الشركات تمتلك شبكة كونية من الفروع التي تمكنها من تبني استراتيجية كونية.

II.3.1. الأسباب التي تدفع الشركات التوجه الخارجي

- ✓ الأسباب التجارية. الشركة تلجأ فتح فروع في بلدان أخرى إما لمحاولة الاقتراب من السوق المحلية لهذه البلدان أو لتجنب الرسوم الجمركية.
- ✓ أسباب عقلنة الإنتاج. عندما تلجأ الشركة لفتح فرع لها فهذا يفسر:
  - إما بمحاولة الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة.
  - أو بمحاولة الاقتراب من مصادر المواد الأولية.
  - أو بمحاولة تفكيك سيرورة الإنتاج لغرض الاستفادة من المزايا التي يقدمها مجال كل دولة.

II.4.1. استراتيجيات الشركات

هناك نوعين من الاستراتيجيات.

- ✓ الاستراتيجيات الدولية وهي من فعل الشركات المتعددة الجنسيات ، وهي تمتاز بكونها تسلك استراتيجيات وطنية متعددة. فكل فرع وإن

opeikanal.com

كان تابعا للشركة الأم فأنه ملزم بإتباع سياسة محلية آخذا بعين الاعتبار المحيط المحلي لكل بلد بذلك فإن كل فرع يبقى مستقلا في تبني السياسة المناسبة للسوق المعني فهو مطالب بوضع المنتوج والتسويق والتوزيع المناسب محليا .

✓ الاستراتيجيات الكونية وهي من فعل الشركات العبر وطنية وتعتمد على الشبكة العالمية للفروع وبذلك فإن الإستراتيجية المتبعة تعد إستراتيجية موحدة وكونية وتلتزم كل الفروع بالمساهمة في صياغتها وتنفيذها.

II.2. الدول.

II.2.1. تطور دور الدولة.

- **دور الدولة في الاقتصاد الدولي.**

في فترة الاقتصاد الدولي التي امتدت من أزمة ٢٩ بداية الثمانينات كانت الدولة تضطلع بدور مهم وذلك على مستويات مختلفة:

✓ التقنين: خلال هذه الفترة كانت الدولة تقنن كثيرا من القطاعات الاقتصادية منها النقل، الاتصالات، الإعلام...

✓ التدخل: إضافة التقنين فإن الدولة تتدخل مباشرة في قطاعات اقتصادية وذلك بالاستثمار فيها.

✓ مراقبة أهم المؤشرات الاقتصادية: هذه المراقبة تتجلى في التحكم في المؤشرات النقدية والمالية والمرتبطة بالميزانية.

obeikandl.com

- دور الدولة في الاقتصاد العالمي:

مع ظهور العولمة وسوف نلاحظ:

أولا: تراجع دور الدولة وهذا التراجع يتجلى في:

✓ فك التقنين وتحويل القطاعات المقننة من الخضوع لقوانين الدولة الخضوع لقوانين السوق. في البداية مس هذا التوجه قطاع النقل وثم انتقل الاتصالات ثم الإعلام ثم الكهرباء...

✓ التحرير: ويتمثل هذا في رفع كل المعوقات التي تعوق تفعيل قوانين السوق.

✓ الخوصصة.

ثانيا: فقدان التحكم في كثير من المؤشرات الاقتصادية؛ النقدية والمالية.

ثالثا: اتجاه جعل السياسات الاقتصادية تحدد لا من طرف الدولة ولكن من طرف مؤسسات إقليمية أو دولية. كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي...

2.2.II. العلاقة بين الدول والشركات العبر وطنية.

عرفت العلاقة بين الدول والشركات العبر وطنية ثلاث مراحل.

- مرحلة الاتحاد.

تزامنت هذه المرحلة مع فترة صعود الشركات المتعددة الجنسيات. هذه الشركات كانت بحاجة الدول لتدعيم بعدها الدولي. لذلك قامت الدول بتسهيل التجارة بين الأمم لتمكين شركاتها بغزو العالم. وعندما تصبح الشركة دولية فإنها ستساهم في تدعيم موقع دولتها. ولذلك عادة ما يقال: "ما هو جيد لجنرال موتورس فهو جيد للولايات المتحدة".

- مرحلة الانفصال.

ظهرت هذه المرحلة مع بزوغ الاستراتجيات الكونية للشركات. فالشركة العبر وطنية تحسب مصالحها آخذة بعين الاعتبار المجال الكوني وليس المجال الوطني للدولة التي تنتمي إليها. وهذه المصالح قد لا تكون في مصلحة الدولة التي تحمل جنسيتها. وخير مثال على ذلك عملية النزوح التي عادة ما تلجأ إليها هذه الشركات. فعندما تقوم الشركة بإغلاق مصنع لها في بلدها وتحويل هذا المصنع بلد آخر فهذا يخدم مصالح الشركة لكن لا يخدم مصالح الدولة. ومن هنا يمكن إعادة صياغة المقولة السابقة: "ما هو جيد لجنرال موتورس ليس بالضرورة جيد للولايات المتحدة".

- مرحلة الدفاع عن المجال الوطني.

نظرا لهذا التعارض في المصالح فإن الدول ستتحول من الدفاع عن شركاتها إلى الدفاع عن المجال الوطني. هذا المجال يجب أن يكون منافسا للمجالات الأخرى على مستوى جلب الاستثمار سواء كان وطنيا أو أجنبيا. فالأولوية هنا تعطى لكل شركة (محلية أو أجنبية) تقرر الاستثمار في البلد.

II.3. المجموعات الإقليمية

سوف نتحدث عن أسباب الظهور وعن أهميتها.

II.3.1. أسباب الظهور

بعد الحرب العالمية II ظهرت قوة اقتصادية وعسكرية بسطت نفوذها على العالم. هذه القوة هي الولايات المتحدة. وترجع أسباب هذه

القوة إلى اتحاد ٥٠ ولاية و اتساع الرقعة الجغرافية التي تمتد عليها هذه الولايات. أمام هذه القوة أصبحت الدول المنافسة لهذا البلد متأكدة بأنها ستخسر المواجهة إذا قامت بها كل دولة على حدة. لتحقيق مكاسب في المواجهة الاقتصادية أصبح ضروريا تشكيل مجموعة إقليمية.

وقد فطن الأوربيون إلى أهمية هذا التحدي فانخرطوا في مسلسل الاندماج الاقتصادي منذ عقود من الزمن. وقد كان لنجاح التجربة الأوربية أثر إيجابي على حفز الدول الأخرى على الدخول في مسلسل الاندماج الاقتصادي حيث ظهرت مجموعة من التجارب خاصة في شرق آسيا وأمريكا الشمالية. لكن بقيت مناطق لم تعرف أي تجربة فعلية للاندماج الاقتصادي الإقليمي ومن هذه المناطق إفريقيا والعالم العربي.

II.2.3. أهمية المجموعات الإقليمية

إذا كان الاقتصاد الدولي مجال للمواجهة الاقتصادية بين الدول فإن الاقتصاد العالمي هو مجال للمواجهة بين المجموعات الإقليمية. حاليا أحجام التبادل الكبيرة (تجاري، مالي، ثقافي) تتم بين المجموعات الإقليمية. فالدول الخارجة عن هذه المجموعات عادة ما تتراجع مساهمتها في الاقتصاد العالمي. فمستقبل الدولة التي تعمل لوحدها فيه خطورة إلا إذا كانت الدولة كبيرة جدا مثل الصين. لإبراز قوتها يجب على كل دولة أن تكون طرفا في مجموعة إقليمية.

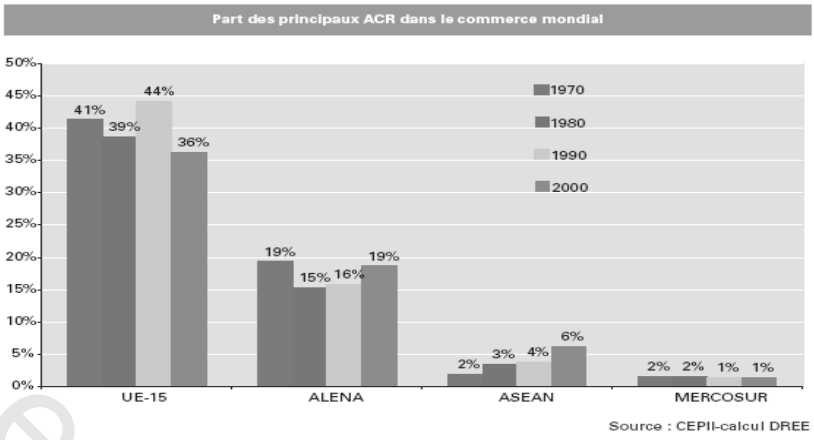

الاتفاقيات

هناك ثلاث أنواع من الاتفاقيات: الاتفاقيات المتعددة الأطراف، الاتفاقيات الإقليمية، الاتفاقيات الثنائية.

لقد لعبت هذه الاتفاقيات دورا أساسيا في ظهور وتدعيم الاقتصاد العالمي.

III.1. الاتفاقيات المتعددة الأطراف.

يتعلق الأمر باتفاقية يندرج فيها عدد كبير من الدول. ومنذ ظهورها عرفت هذه الاتفاقية مرحلتين: مرحلة GATT التي استمرت من ١٩٤٧ ١٩٩٥ ومرحلة المنظمة العالمية للتجارة OMC التي ولدت سنة ٩٥.

III.1.1. الغات GATT.

تميزت أزمة ٢٩ بعودة الحماية والتي تتمثل في إقامة رسوم جمركية مرتفعة بين الدول. ولكن بعد الحرب العالمية II أحست الدول المتقدمة بضرورة الانفتاح لتمكين شركاتها من الازدهار في الخارج. ولذلك قامت هذه الدول بوضع اتفاقية ترمي تحرير التجارة بين الدول. ففي سنة ١٩٤٧ تأسست الغات التي كانت في البداية لا تتجاوز ٢٣ عضو.

obeikandl.com

لكنها اتسعت أهميتها وكبر دورها حتى أصبح عدد الدول الأعضاء يناهز١٠٣ سنة ٩٣.

-المبادئ.

يقوم الغات على ثلاث مبادئ.

- ✓ الأول: تحويل جميع الحواجز غير تعريفية (تحديد الكمية المستوردة، منع الاستيراد لبعض المنتوجات) مقابل تعريفي (أي نسبة من الرسوم الجمركية).
- ✓ الدفاع عن بند الدولة الأكثر تمييزا. في تجارتها مع الدول الأخرى إذا قامت دولة فأعطت تمييزا لدولة أخرى صديقة فهذا التمييز يجب أن يعمم لكل الدول بدون أي تفضيل بينها.
- ✓ القيام بالتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية عن طريق التفاوض. كل التخفيضات التي عرفتها الرسوم الجمركية تمت عبر سلسلة من المفاوضات سميت بالجولات آخرها جولة الوراكواي (L'uruguayRound).

-جولة الاوراكواي.

استمرت سبع سنوات ونصف (١٩٨٦- ١٩٩٣). وتميزت هذه الجولة بكونها كلية أي أنها ناقشت كل أشكال التبادل. في الجولات الماضية كانت المفاوضات تقتصر على البضائع الصناعية أما الفلاحة والنسيج والخدمات فكانت خارجة عن نطاق الغات. ولذلك قررت مفاوضات الاوراكواي إدخال كل هذه القطاعات ضمن المفاوضات حتى يتم إدراجها نهائيا في إطار التمهيد لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (م.ع.ت).

لكن المفاوضات عرفت تضاربا بين أطروحتين.

الأطروحة الأمريكية التي تريد إدخال القطاعات الجديدة وجعلها مسايرة لما وصلت إليه المفاوضات في المنتوجات الصناعية.

أما الأطروحة الأوربية فعلى العكس من ذلك ترى إدخال هذه القطاعات الجديدة لكن بشرط الإبقاء على نظام الحماية السابق مع إدخال تعديلات طفيفة على تحريرها خاصة فيما يخص القطاع الفلاحي. ولذلك تمت الموافقة على نظام تحرير طويل الأمد بالنسبة لقطاعي الفلاحة والخدمات. أما النسيج فقد كان يخضع للاتفاقية المتعددة الألياف. فأعطيت مهلة ١٠ سنوات لأدراج النسيج ضمن النظام الذي تسير عليه المنتوجات الصناعية. وقد كان آخر أجل هو أواخر ٢٠٠٥.

III.2.1. المنظمة العالمية للتجارة.

أنشأت المنظمة في فاتح يناير ١٩٩٥. وفي سنة ١٩٩٧ أصبحت تضم ١٣٢ عضو. و تتدرج ضمن المفاوضات داخل المنظمة اشكال التبادل *التالية: البضائع، الخدمات، الملكية الفكرية.*

- الفرق بين الغات والمنظمة العالمية للتجارة.

✓ الغات عبارة عن اتفاقية مرحلية ولم توقع من طرف برلمانات الدول الأعضاء.

✓ أما م.ع.ت فهي منظمة دولية تقوم على أرضية قانونية صلبة.

✓ الغات يهتم فقط بالبضائع أما م.ع.ت فتهتم إضافة البضائع بالخدمات والملكية الفكرية.

-الأهداف:

obeikandl.com

تهدف م.ع.ت :

- ✓ إدماج جميع المبادلات في مفاوضات التحرير.
- ✓ إنشاء مؤسسة لها دور المنظمة العالمية التي تضطلع بمهام الحكم والقاضي.
- ✓ تسريع مسلسل تخفيض الرسوم وذلك بتعميق الحوار حول موضوع الفلاحة والخدمات.

- حل النزاعات:

على خلاف الغات فإن ال م.ع.ت أصبح لها دور متميز وهو حل النزاعات. وقد وضعت لذلك آليات تضم مجموعة من المراحل.

- ✓ إجراء مشاورات ووساطات لحمل الدول المتنازعة على إيجاد حل.
- ✓ إحداث لجنة (محكمة) وتعيين أفرادها.
- ✓ تقديم التقرير النهائي لمختلف الأطراف.
- ✓ تقديم التقرير النهائي لأعضاء المنظمة.
- ✓ تبني التقرير من طرف هيأة حل المنازعات.

III.2. الاتفاقيات الإقليمية.

وهي اتفاقيات تجمع مجموعة من الدول التي تنتمي لنفس المنطقة.

III.2.1. الهدف.

الهدف الرئيسي لهذه الاتفاقيات:

- ✓ إنشاء منطقة للتبادل الحر.
- ✓ تسريع مسلسل التحرير بأخذ السبق على المفاوضات المتعددة الأطراف.
- ✓ وضع الشروط المناسبة للإندماج الاقتصادي للدول الأعضاء لهدف

obeikandl.com

إنشاء مجموعة إقليمية قوية.

III.2.2. أمثلة للاتفاقيات الإقليمية.

نظـرا لأهميـة التجمعـات الإقليميـة فقـد ظهـرت خـلال العقـدين الماضيين مجموعة من الاتفاقيات الإقليمية المختلفة منها ما هو على شكل وحدة جمركية ومنها ما يهدف إقامة منطقة للتبادل الحر.

لقـد كـان لهـذه الاتفاقيـات أدوار متفاوتـة في الاقتصـاد العـالمي ولكن أهمها هي: الاتحاد الأوربـي (UE)، اتفاقيـة التبـادل الحـر لشـمال أمريكـا (NAFTA)، وجمعيـة دول جنـوب شـرق آسـيا (ASEAN) و MERCOSUR.

- الاتحاد الأوربي UE.

هـي الاتفاقيـة الإقليميـة الأكثـر تكـاملا والأكثـر اتسـاعا. وتـأتي أهميـة هذه الاتفاقية من كون أن الاندماج الأوربي أخذ بعين الاعتبار مجموعـة مـن المجالات.

- ✓ المجال التجاري الذي بدأ بالوحدة الجمركية لينتهي بسوق مشتركة.
- ✓ مجال السياسات المشتركة في الميدان الفلاحي والاجتماعي والمنافسة.
- ✓ المجال النقدي التي أفضى الوحدة النقدية المتمثلة في الأورو.
- ✓ المجال المؤسساتي الذي يأمل في المستقبل إقامة دستور موحد.

- اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا.

أسست سنة ٩٢ وتضم الولايـات المتحـدة وكنـدا والمكسـيك. هـذه الاتفاقية تقتصر فقط على إقامة منطقة للتبـادل الحـر الـذي يسـمح بحريـة تنقل البضائع والرساميل.

- جمعية دول جنوب شرق آسيا.

obeikandl.com

وتضم ٦ دول (ماليزيا ، أندونيسيا ، تايلاند ، الفلبين، سنغافورة وبروني). أسست سنة ٦٧ لأسباب سياسية تهدف مقاومة المد الشيوعي. وفي ٩٢ تم تحويل هذه الاتفاقية اتفاقية للتبادل الحر. ولابد من التذكير أن هذه الاتفاقية لم تأت لتعطي الانطلاق لمسلسل جديد من الاندماج وإنما جاءت لتتوج مسارا بدأ من قبل

-اتفاقية جنوب أمريكا MERCOSUR

أسست هذه الإتفاقية سنة ٩٤ من طرف البرازيل، الارجنتين، البراكواي و الاوراكواي و تعتبر رابع مجموعة إقليمية. تهدف هذه الاتفاقية إلى إقامة منطقة للتبادل الحر و ذلك بالإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية و بإقامة سوق مشتركة.

III.2. الاتفاقيات الثنائية

الاتفاقيات الثائية عادة ما توقع بين دولتين او بين دولة و مجموعة إقليمية. منذ التسعينات عرف عدد هذه الاتفاقيات نموا متسارعا. سنة ٢٠٠٠ كان العدد ٨٦ ثم ارتفع إلى ١٥٩ سنة ٢٠٠٧. إلى حدود ٩٠ كان عدد الاتفاقيات الإقليمية أكثر من الاتفاقيات الثائية. لكن منذ ٩٥ انقلب الوضع لصالح هده الأخيرة.

oberkanal.com

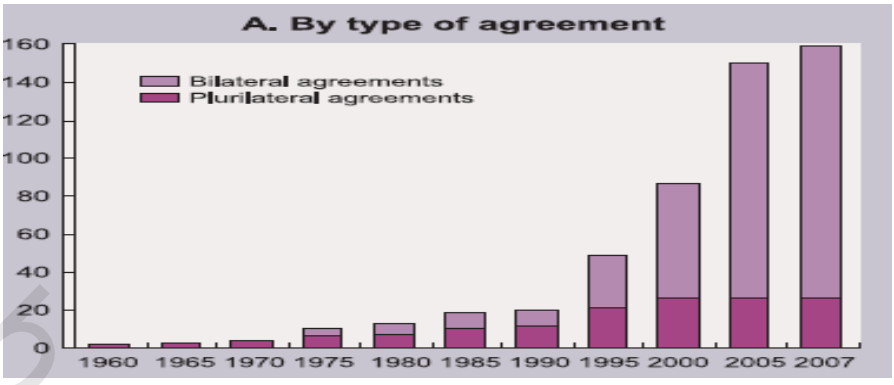

من حيث المضامين نلاحظ أن هذه الاتفاقيات ركزت على إنشاء مناطق للتبادل الحر عوض الأشكال الأخرى كالاتحاد الجمركي. و يمكن تفسير هذا الاتجاه بكون اتفاقية التبادل الحر تعد اقل الاتفاقيات شروطا.

منذ ٢٠٠٠ نلاحظ أن هذه الاتفاقيات تتم بشكل أكثر بين دول متفاوتة النمو بحيث تخص أكثر دول نامية و دول متقدمة. حصة الاتفاقيات التي أبرمت بين دولة متقدمة و دولة نامية انتقلت من ١٤ % سنة ١٩٩٥ إلى ٢٧% سنة ٢٠٠٧ من مجموع الاتفاقيات.

من بين الأسباب التي ساهمت تزكية هذا الاتجاه هو تعثر مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة. عندما تعثرت جولة المفاوضات المتعددة الأطراف في الدوحة انخرطت الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في اتفاقيات ثنائية مع الدول النامية و هي في جلها اتفاقيات للتبادل الحر. تميل الدول المتقدمة هذا النوع من الاتفاقيات لأن قوتها التفاوضية أكبر مما يمكنهم من الحصول على تنازلات لا نظير لها في المفاوضات المتعددة اللأطراف.

انعكاسات الاقتصاد العالمي

انعكاسات الاقتصاد العالمي متعددة و مختلفة و يصعب حصرها. تحديد هذه الانعكاسات يثير خلافا بين الاقتصاديين. إذا كان من السهل الوقوف على الآثار الاقتصادية فانه من الصعب قياس الآثار الاجتماعية و السياسية و الثقافية.

1.IV. الآثار الاقتصادية

سنتناولها على مستوى تحرير الاقتصاد على مستوى دور الشركات العبر وطنية و على مستوى خضوع الاقتصاد للمنطق المالي.

1.1.IV. اتجاهات التحرير

رغم الجهود التي بذلت في مجال تحرير التجارة فان مبدأ حرية التبادل ليس مبدأ واقعا على الأرض على المستوى الدولي. فاندماج الأسواق الدولية قد عرف نوعا من التراجع. أما انخفاض الرسوم الجمركية بالنسبة لبعض القطاعات المحمية كالفلاحة فلا يزال يطرح إشكالا بين الدول. هذا التعثر في المفاوضات يبين أي حد تعتبر المنفعة الدافع الأساسي للأطراف المفاوضة في المنظمة العالمية للتجارة و ليس الهدف هو تحقيق حرية التبادل المؤدية التوزيع الأمثل للموارد.

فالمحرك الأساسي إذا هو تحقيق المصلحة الوطنية. و لذلك أصبحت هذه المنظمة حلبة للصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى مما ساهم في تكبيل المنظمة و تأزمها. لهذا السبب توجهت الدول المتقدمة الدول النامية لتعقد معها اتفاقات ثنائية حيث يسهل عليها أن تفرض الشروط التي تريد دون أن تواجه بأي مقاومة. مما يفضي اتفاقيات غير عادلة لا تخدم مصالح الدول المتخلفة.

بالإضافة ذلك فان شعوب الدول المتقدمة قد بدأت تدريجيا

تناصب العداء لفلسفة التحرير بحيث ترى أنها هي السبب في تنامي البطالة و الفقر عبر العالم. الاحتجاجات التي شهدتها سياتل سنة ٩٩ اثر انعقاد دورة المنظمة العالمية للتجارة تؤكد تنامي موجة الرفض. الاندماج العالمي الذي يبتغيه رافعي لواء التحرير بدأ يتعثر ليس لتعثر المفاوضات فقط و لكن لظهور بعض الموصفات التعجيزية (مواصفات صحية' مواصفات اجتماعية' مواصفات بيئية) التي تضعها الدول الصناعية و تعيق التبادل.

على مستوى التوزيع نلاحظ أن الدول المتقدمة هي المستفيد الأساسي من العولمة التي ساعدت في تفاقم الهوة بين الشمال و الجنوب. الاقتصاد العالمي لم يساهم في التوزيع الأمثل للموارد بل ساهم في تزكية الفوارق سواء داخل الدول الصناعية أو بين هذه الدول دول الجنوب.

IV .2.1. آثار الشركات العبر وطنية

على مستوى التبادل نلاحظ أن استراتجيات النزوح التي تتبناها هذه الشركات قد غيرت معالم التجارة الدولية. فسيول التبادل بدأت تتم داخل شبكات فروع هذه الشركات مما سيغير معالم بين الأنظمة الإنتاجية الوطنية. هذا التوجه يفسر تصاعد تجارة المنتجات نصف مصنعة. فالتجارة الدولية تتم أكثر بين دول متشابهة و تخص أكثر منتوجات متشابهة.

نظرا لبعدها الكوني فان هذه الشركات قد قلصت من سلطة و نفوذ الدول المضيفة لأنها تعيق قدرتها على إنجاح السياسة الاقتصادية المحلية.هناك كثير من المجالات يظهر فيها التعارض بين هذه الشركات

و الدول و يتجلى ذلك على مستوى الميزان التجاري و الربح الذي تبتغيه الشركة من الفرع.

IV .3.1. آثار العولمة المالية

على المستوى المالي ساهمت العولمة في إنشاء سوق كونية للرساميل يسيطر عليها هيئات استثمارية عملاقة هدفها هو الربح الأقصى. و ترجع أسباب ذلك انفتاح الأسواق على الصعيد العالمي و انفتاح الأسواق على المستوى الداخلي حيث لم تعد هناك حواجز بين السوق المالي و السوق النقدي و السوق البنكي و الأسواق الموازية. بذلك أصبح رأس المال يمتلك حرية كبيرة في التنقل من ورق مالي لآخر ومن بلد لآخر. هذه الحرية هي السبب الرئيسي في عدم استقرار الأسواق المالية. النظام المالي العالمي الآن يحكمه المدى القصير و يدار بتعاقب فترات الارتفاع الحاد و فترات الهبوط الحاد.

خضوع الاقتصاد للمنطق المالي يجعله حبيس الاهتزازات المالية المتعاقبة مما يؤدي صدمات على مستوى الاستثمار و الاستهلاك. كما أن هذه الاهتزازات المالية لها وقع كبير على الدول الصغيرة التي لا تملك القدرة على الاستعداد أو على مواجهة الأزمات المالية.

IV .2. على الصعيد السياسي

الدولة القومية هي الوحدة الأساسية للنظام الدولي و هي يومنا هذا مكونه الأساسي. لكن منذ سنين نلاحظ أن الدور المهيمن للدولة بدأ يتراجع مما دفع بعض الكتاب القول بأن الدولة ستتلاشى تاركة المجال لنظام كوني تسوده العولمة.

هناك مجالين في دور الدولة يمكن للعولمة أن تؤثر فيهما هما

السيادة و القدرة على الفعل. هناك عوامل كثيرة يمكن أن تؤثر في هذا المجال أو ذاك منها الضغوط التي تضعها الأسواق المالية الدولية على الحكومات و هناك ضغط الشركات العبر وطنية. وقد تعزز هذا التوجه بموجة فك التقنين التي تبنتها مختلف الدول و بصعود دور المؤسسات الدولية كالبنك الدولي التي تصاعدت قوتها التقريرية.

يمكن أن نذهب بعيدا و نقول بأن تنظيم التراب الوطني بدأت الدولة تفقد السيطرة عليه. فالشركات العبر وطنية التي تتبنى نمط إنتاج عالمي يجعلها المقرر الأساسي في تحديد نوع الأنشطة التي ستقوم في المحيط الوطني. و يتم هذا التحديد إما بإنشاء الفروع أو بنظام الإحالة.

كما أن هناك عوامل غير اقتصادية أثرت بشكل كبير على سلطة الدولة و تتجلى في ظهور شبكات الاتصال و كذلك قنوات إعلامية عبر الأقمار الاصطناعية الشيء الذي افقد الدولة القدرة على مراقبة ما يستقبله مواطنوها. و مع ظهور الأنترنت أصبحت الدولة غير قادرة على التحكم في السيول التي تخترق حدودها.

و من يبن العوامل الغير اقتصادية التي تؤثر على السيادة يمكن الحديث عن ظهور ما يسمى بالاتفاقيات الدولية (اتفاقية حقوق الإنسان' حقوق الطفل' حقوق المرأة)

3.IV. على الصعيد الثقافي.

مع تنامي ظاهرة العولمة هناك نمطا ثقافيا يتجه لسيادة العالم. هذا النمط هو النمط الغربي حيث نلاحظ أن مكونات عديدة من الثقافة قد تأثرت بالعولمة. من بين هذه المكونات نذكر الأنماط الاستهلاكية.

بعض المنتوجات ككوكا كولا و ملابس جينز و المسلسلات الأمريكية أصبحت تستهلك عالميا. نفس الشيء يمكن أن يقال بالنسبة لأنماط تنظيم الإنتاج والتي تستمد مبادئها من الدول الغربية. و تتجلى هذه المبادئ في التنظيم الرأسمالي و في السعي لتحقيق أكبر ربح و في الرفع من وثيرة الإنتاج عبر تقسيم العمل. أما علاقات الإنتاج فأصبحت متشابهة عبر ربوع العالم تحت تأثير الشركات العبر وطنية.

لقد ساهم هذا التطور في ظهور قيم تصف نفسها بالكونية رغم مقاومة الثقافات المحلية. تتجلى هذه القيم على شكل شروط تفرض على بقية العالم خاصة فيما يخص المساواة بين الرجل و المرأة و فيما يخص عدد الأطفال لكل أسرة ناهيك عن حقوق المرأة و الطفل و الإنسان.

أما الوسائل المستعملة لتغريب العالم فكثيرة نذكر منها على وجه الخصوص الإعلام ثم الشركات العبر وطنية التي تشيع منتجات و خدمات و أنماط استهلاكية تتعارض والحاجيات الأساسية لسكان الدول النامية. الشيء الذي ساهم في بروز امبريالية ثقافية تهدد جميع الثقافات.

هنا لا بد من الإشارة أن النمط الثقافي الغربي هو كسائر الثقافات الأخرى نمط محلي يحمل قيم محلية. لكن بفضل قوته الاقتصادية و سيطرته على العالم حول قيمه المحلية قيم كونية لبسط نفوذه أكثر. هذا مع العلم أن القيم لا يمكن أن تكون إلا **مشتركة.**

أمام هذا التوجه الكاسح نلاحظ أن هناك رد فعل لكثير من الثقافات الأخرى و التي بدأت تقاوم من أجل البقاء و إثبات الذات. في كثير من مناطق العالم يلاحظ تنامي الحس القومي أو الوطني أو الديني. هذا الحس قد يميل في بعض الأحيان التطرف و رفض الآخر.

obeikandl.com

المراجـــع

١- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، ٢٠٠١.

٢- يونس أحمد البطريقة، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، بدون سنة.

٣- غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، ١٩٩٦.

٤- مروان عطوان، الأسواق النقدية و المالية، (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال)، مركز الإسكندرية للكتاب، 1993.

٥- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي، و قضية الإصلاح الإقتصادي و المالي، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000.

٦- د.القشي، ظاهر شاهر، انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة، جامعة الاسراء الخاصة –الاردن ٢٠٠٥

٧- . الإمام، أحمد فهمي. أسواق الأوراق المالية في البلاد العربية ـ اتحاد المصارف العربية- ١٩٧٩ ، ٥٠.

٨- سعادة، علي العبد خليل، مجاة المدقق الاردنية، العدد ٧٥ / ٧٦ ، اَذار/ ، الاردن ٢٠٠٨، ص ٢٠- ٢٣

٩- .عبد الله، خالد أمين، ١٩٩٥ "الافصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق راس المال العربية"، المحاسب القانوني العربي، العدد ٩٢ ، تشرين اول ١٩٩٥، ص ص (٣٨- ٤٤).

١٠- . د. جليلات. محمد "دور الإفصاح في صنع القرار الاستثماري في سوق دمشق للأوراق المالية". دمشق - سوريا ، ٢٠٠٩ .

١١- . مطر، محمد، وآخرون، ١٩٩٦، "نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات- الاطار الفكري وتطبيقاته العملية" ،دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ١٩٩٦

١٢- . المحاسبة الدولية. فردريك تشوي، كارل آن فروست،كاري ميك. تعريب أ.د.زايد، محمد عصام الدين، دار المريخ للنشر، السعودية، ٢٠٠٤ ، ص ١٨٩

١٣- . د.الجليلاتي، محمد، "متطلبات تحويل الشركات العائلية الى شركات مساهمة عامة" محاضرة القيت في ٥\٥\٢٠٠٧

١٤- . ابو شعبان، عماد ابراهيم، الازمة المالية العالمية- مدخل في الاسباب، جامعة الازهر، غزة، ١٩تشرين الاول ٢٠٠٨

١٥- . د.عبود، سالم محمد، الازمة المالية العالمية بين مبدأ الافصاح والشفافية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث في عمان، ٢٠٠٩

١٦- . الهيتي، قاسم إبراهيم، السقا، زياد يحيى، نظام المعلومات المحاسبية، كلية الحدباء الجامعة – الموصل- العراق ٢٠٠٣

١٧- . خشارمة، حسين علي " مستوى الافصاح في االبيانات المالية للبنوك والشركات المالية المتشابهة المندمجة في الاردن ، معيار المحاسبة االدولي رقم (٣٠) – دراسة ميدانية نشرت في مجلة النجاح للابحاث، (العلوم الانسانية) ، المجلد ١٧(١)، ٢٠٠٣

١٨- . صلاح سالم الحليان، مقالة بعنوان لماذا نكره الافصاح؟ نشرت في الموقع الالكتروني "الرؤية الاقتصادية" في ٢٨ شباط ٢٠١٠

١٩- . زيود، لطيف، قيطيم، حسان، مكية، نغم أحمد فواد، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٩) العدد١ عام ٢٠٠٧

٢٠- . شحات، جمال، كيف نمنع التلاعب في القوائم المالية؟ مقالة نشرت في موقع دليل المحاسبين في ٢٠١٠\٤\١٧

٢١- . القاضي، حسين ،حمدان، مأمون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، منشورات جامعة دمشق ، ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ ص ١٢٣

٢٢- . الاحمد، سعود بن عبد العزيز، "تسرب المعلومات الداخلية في أسواق الاسهم يناقض مفاهيم العدالة والشفافية" رسالة ماجستير

٢٣- . محمود، بكر ابراهيم، الفساد والاجهزة الرقابية، عنوان مقالة

٢٤- . كريم بقرداوي، "السلام المفقود – عهد الرئيس الياس سركيس"، عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٦،

٢٥- . علي كنعان. الاسواق المالية، ٢٠٠٩ ، مطبعة الروضة، من منشورات جامعة دمشق – كلية الاقتصاد، ص ٢٤٥- ٢٤٦

٢٦- . سياسة البنك الدولي الجديدة للإفصاح عن المعلومات: كيف يمكن للمجتمع المدني ضمان التنفيذ الملائم؟ إيمي عقداوي، مركز معلومات البنك الدولي ٢٠١٠/٠٤/١٥

المراجع الأجنبية

1- * J.M..Healey: The Economics of Aid, "Penguin Modern Economics London, 1979"

2- * J. L. Henson, Money, The English Universities Press, LTD London – 1964, PP (144-145)

3- * J. L. Henson, an Outline of the Monoteny theory, macdonald and Evant LTD, London 1966 P57

4- * Anderson, James E. Bradfy, David, W; and Bullock, Charles, Public Policy Politicies in America. Pacific Grove, CA: Books/Cole 1984

5- * Archibald, Samuel J. "The Freedom of Inforamtion Act Revisited Public Administration Review 39, no. 4 (July/August 1979: 311-317)

6- * Behn, Robert, D., "The Fortune 500 and the 50 States "Durham, NC: Institute of Policy Sciences and Public Affair, Duke University (February 1990)

7- * Bowman, Ann OM, and Keamey, Richard C. The Resurgency of the states nglewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1986.

8- * Abneu, Glenn, and Lauth, Thomas P. "Councilmanic Intervention in Municipal Administration" Administration and Society 13, no. 4 February 1982: 435-456

openkanal.com